

بسم أيدى الرحمن الرحيم ومبتدئ
 هذه ورقات قليلة تشتمل على بعض فصول من أصول الفقه
 مؤلف من جريين أحدهما الأصول والآخر الفقه مفردين من الأفراد
 مقابل الذكي لا الثني والجمع والمؤلف يعرف بمعرفة ما منه
 فالأصل الذي هو المفرد للمزاد هو ما بني عليه غيره كاصل الجوز الذي عليه
 وأصل الشجر أي طرفها الثابت في الأرض والفرع هو مقابل الأصل
 ما بني عليه غيره كفرع الشجرة لا أصلها وفروع الفقه لا أصوله والفقه
 الذي هو الفرع الثاني له معنى لغوي وهو الفهم ومعنى شرعي وهو
 معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد كالعالم بأن النية
 في الوضوء واجبة وإن الوتر مندوب وإن النية من الليل شرط في صوم
 رمضان وإن الزكاة واجبة في مال الصبي غير واجبة في الحائض للمباح وإن
 الفل مشغول بوجوب المفصاض ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف
 ما ليس طريقه للاجتهاد كالعالم بأن الصلوات الخمس واجبة وإن الزكاة
 محرمة ونحو ذلك من مسائل الفطرية فلا يسمونها فقهها فالمعروف هنا المعنى
 الظن والأحكام المراد فيما ذكر سبعة الوجوه للندوب والمباح والظن
 والاكروك والصحيح والفاقد فالفقه العلم بالواجب والندوب الخ
 السبع أي فانهد الفعل والجب وهذا مندوب وهذا مباح وهله
 إلى آخر جزيات السبعة فالواجب من حيث وصفه بالوجوب ما
 يتأب عليه فعله ويعادى على تركه ويكفي في صدق العقاب وجوبه
 لو احدهن العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يرد ويترب
 العقاب

العقاب على تركه كما عبر به غيره ولا ينافي العفو والندوب
 من حيث وصفه بالندوب ما يتأب عليه ولا ينافي على تركه للمباح
 من حيث وصفه بالالطحة ما لا يتأب على فعله وتركه ولا يعادى
 على تركه وفعله أي ما لا يتعلو بكل من فعله وتركه ثوابا ويعادى
 والمخطور من حيث وصفه بالمخطور ما يتأب على تركه امتثالاً ويعادى
 على فعله ويكفي في صدق الوعيد العقاب وجوبه لو احدهن
 العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يرد ويترب العقاب
 على فعله كما عبر به غيره ولا ينافي العفو والاكروك من حيث
 وصفه بالاكروك ما يتأب على تركه امتثالاً ولا يعادى على
 فعله والصحيح من حيث وصفه بالصحة ما يتعلق به النفوذ
 ويعتد به بأن استيحاء ما يعتبر فيه شرعاً عندنا كان أو غيرنا
 والباطل من حيث وصفه بالاطلاق ما لا يتعلق به النفوذ
 ولا يعتد به بأن لم يستيحاء ما يعتبر فيه شرعاً عندنا أو غيرنا
 والعقد ينصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تنصف
 بالاعتداد فقط اصطلاحاً والفقه بالمعنى الشرعي يخص
 من العلم بصدق العلم بالخبر وغيره فكل فقه علم وليس
 كل علم فقهها والعلم معرفة للعلوم أي لا يراد من شأنه أن
 يعلم على ما به والواقع كذا في الامتداد بأنه حيوان ناطق
 والجهل تصور الشيء أي ادراكه على خلاف ما هو عليه والواقع

